

ابن سلمان فشل بجذب المستثمرين فلجأ إلى هذا الأمر لحفظ ماء وجهه



أكدت وكالة "بلومبيرغ" الاقتصادية على أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان فشل فشلا ذريعا في منح الثقة للمستثمرين الغربيين لشراء أسهم شركة "أرامكو"، مؤكدة بأنه اضطر إلى البحث عن وسيلة أخرى لحفظ ماء وجهه بعد أن اتضح أن تعهداته بشأن الإصلاح الاقتصادي في المملكة فاشلة.

وقالت الوكالة في تقرير لها أعده الباحثان جايفر بلاس وييل كنيدي في، إن "ابن سلمان" قد صرح، في وقت سابق، أنه يعتزم بيع الأسهم في شركة "أرامكو" العملاقة التي تنتج 10 في المئة من نפט العالم وتمول الحكومة السعودية، وأن الاكتتاب العام الأول في عام 2018 يهدف لجمع أكثر من 100 مليار دولار لصندوق ثروة سيادي جديد وإنشاء أكبر شركة مدرجة في العالم وتحويل مئات الملايين من الدولارات كرسوم إلى وول ستريت ولكن الأمور تبدو مختلفة تماما الآن بعد عامين.

وأوضح التقرير أن المشكلة تكمن في أن العطرسة في التقييم والإفراط في تقديم جدول زمني وعدم المبالاة قد أدت إلى نتيجة مثيرة للسخرية إذ شكك العديد من المستثمرين العالميين في أن الطرح العام سيعود عليهم بالفائدة، وهكذا اضطرت الرياض إلى تأخير البيع حتى عام 2019.

واعتبر التقرير أن ما زاد الطين بلة عدم قدرة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المتحمس جدا لفكرة بيع أسهم "ارامكو" في نيويورك على التحكم في أسعار البنزين، وهي قضية مهمة في الانتخابات النصفية القادمة، وهكذا طلب ترامب من السعوديين زيادة إنتاج النفط وهذا يعني بالطبع أسعارا رخيصة وبالتالي تخفيض قيمة الشركة.

وأشار التقرير إلى أن السلطات السعودية استردت أكثر من 100 مليار دولار من حملة الفساد المثيرة للجدل، وهو نفس المبلغ الذي كان من المفترض أن يقدمه الاكتتاب في أسهم شركة "ارامكو" ولكن المشكلة ليست متعلقة بالأموال فقط إذ إن تأجيل الاكتتابات الأولية بعد عام 2019 سيعني نكسة لخطط الإصلاح، ويعني أيضا التشكيك في أن المملكة جادة بالفعل في إصلاح اقتصادها.

وأضاف التقرير أن أرباح "ارامكو" تفوق ربح أي شركة أخرى في العالم، وأن المليارات التي تضخها توفر للدولة فرصة تقديم المنح السخية مقابل الولاء السياسي وأسلوب حياة مئات الأمراء لعقود من الزمن ولكن الشركة ستجد نفسها عالقة الآن في الرياح الجيوسياسية فالرياض تحتاج إلى أسعار نفط أعلى لتمويل ميزانيتها ولكن ذلك لا يناسب ترامب.

وأكد التقرير على أن المشكلة تتجاوز واشنطن لتصل إلى بكين ونيودلهي وموسكو مع الإشارة إلى تعهدات السعودية بالحفاظ على توازن السوق، وفي نهاية المطاف، لم تستطع الرياض دفع أسعار النفط إلى مستويات تساعد على تقييم أسهم "ارامكو".